منظمة العمل العربية

تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برامج الحماية لمحاربة الفقر والبطالة

ورقة عمل

تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل

وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة

ورقة عمل

إعداد / منظمة العمل العربية

تمهيد

تشــهد البشــرية كلها لحظة هامة وفارقة من عمرها في مواجهة جائحة عنيفة تتطلب من الجميع التكاتف والتضامن لمواجهتها ومحاولة المرور منها بأقل أضرار ممكنه .

فمنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 ، فيروس كورونا المستجـــــد (كوفيد – 19) جائحة عالمية ، لتفشي الإصابة به في معظم دول العالم بأرقام متزايدة ومعدلات وفيات مرتفعة ، اتخذت دول العالم ومن ضمنها الدول العربية إجراءات من شأنها الحفاظ على حياة شعوبها جعلت بسببها كل دولة تعيش في عزلة شبه تامة عن محيطها الإقليمي والدولي نتيجة توقف قطاعات النقل الجوي بأنواعه والإنتاج ، وتوقف معظم المرافق والخدمات مما أدى إلى تقطع أوصال العالم ، وأفضى إلى تدهور حاد وغير مسبوق في الأداء الاقتصادي ، كان له بالغ الأثر على أسواق العمل والتي تبقى دائما رهنا بالتطورات والمتغيرات.

فوجود قدر من عدم اليقين لرؤية واضــحة لمتى وكيف تنتهي الازمة وصــعوبة التنبؤ بتطوراتها وعمق أضرارها أدى إلى زيادة تعقيدها وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول.

ولما كان من الصعوبة بمكان لأى دولة التصدي لهذه الأزمة بمفردها لذا فإن الأمر يتطلب تكاتف جميع الجهود الدولية والإقليمية والعربية لدراســة كيفية التعاطي مع الأزمة وتداعياتها ، وتحديد المعالجات والأولويات والإسراع بوضع السيناريوهات المختلفة للتعامل مع الأزمة والتصدي لها بما يحقق النتائج المرجوة.

ومن منطلق مســئولياتها القومية تقدم منظمة العمل العربية ورقة العمل هذه لإلقاء الضــوء على بعض من جوانب الأزمة وتداعياتها على قطاع العمل والعمال في المنطقة العربية والتصورات الممكنة لمواجهتها وفق المعطيات الراهنة وأهمية تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.

القسم الأول

جائحة كوفيد - 19....وأسواق العمل العربية

أدي تفشـــي فيـــروس كورونـــا المســـتجد إلـــي تقلبـــات إقتصـادية حـادة و غيـر مسـبوقة علـي مسـتوي الأسـواق العالميـة والعربيـة ، و تـأثيرات بالغـة قريبـة و بعيـدة الأمـد زعزعـت إسـتقرار جميـع أسـواق العـالم و قلبـت جميـع الأقتصـادات رأسـا علـي عقـب ، فأصـابت شـبكات الإنتـاج وسلاسـل الإمـداد بالتعطـل و كبلـت حركـة رأس المـال ، و قيـدت تـدفقات السـلع والخـدمات وكبـدت حركة التجارة و المشاريع التجارية العربية خسائر فادحة.

و يتوقع أن يكون أمام هذه الأوضاع الراهنة والتباطؤ الإقتصادي أثر سلبي كبير علي أسواق العمل العربية من فرص تشغيل ، ودخل ، وأعمال تجارية ، وتدفق التحويلات المالية في البلدان العربية مما أستوجب إلقاء الضوء علي تداعيات هذه الأزمة علي أوضاع التشغيل في أسواق العمل العربية متضمنة عدد من المقترحات لمواجهة تداعيات هذه الأزمة .

تداعيات جائحة كورونا على أوضاع التشغيل والبطالة:

مما لا شك فيه أن أوضاع البطالة فى البلاد العربية ، لم تكن بأفضل حال قبل جائحة فيروس كورونا المسـتجد، حيث كانت معدلات البطالة فى الوطن العربي تلامس ما نسـبته 17% ، مع تفاوت نسـبي بين الدول العربية وفقا لامكانياتها الاقتصادية والبشرية وانظمة التعليم السائدة ، فضلا عما خلفته الصـراعات والنزاعات فى بعض مناطق من الوطن العربي من آثار على أسـواق العمل تسـببت فى إرتفاع معدلات البطالة.

فأظهرت الجائحة هشـاشـه ومعاناة كبيرة فى كثير من دول العالم، ليس فقط على مسـتوى العمل وعدد ساعاته، بل وتوقفه سواء بشكل كامل أو جزئي فى بعض القطاعات والأعمال لا سيما الأكثر عرضة للخطر ، وأيضا على مستوى تفشي الإصابات والوفيات الناجمة عن الفيروس ، ليضرب كافة القطاعات الأقتصـادية ، والتى يأتي فى مقدمتها قطاعات الخدمات والسـياحة والفنادق والنقل الجوي وتجارة الجملة والتجزئة، باعتبارها قطاعات رئيسـية مولدة لفرص العمل، واكثرها تعرضـا لآثار " التباعد الاجتماعي " ، حيث تشـير التقديرات الأولية إلى إنخفاض نشـاط قطاع الخدمات بمعدل النصف مما يؤشر بعواقب وخيمة على معدلات البطالة.

وبحسـب المتابعة والرصـد للتقديرات الاولية التى صـدرت عن المؤسـسـات الدولية والاقليمية المتخصـصـة ، بشـأن تداعيات جائحة فيروس كورونا المسـتجد على أوضـاع التشـغيل والبطالة فى المنطقة العربية ، وبعد دراستها وتحليلها ، يمكننا إيجاز أبرز التوقعات التى تبين آثار وإنعكاسات هذه الجائحة على أوضاع التشغيل والبطالة

كالتالي

- ❖ الآثار والانعكاسات الحقيقية للازمة سوف تظهر وتستمر لمدة لا تقل عن عامين قادمين الامر الذي يستدعى مساندة الفئات الهشة والمتضررة ومؤسسات القطاع الخاص المتعثرة.

- ❖ زيادة معدلات البطالة فى البلاد العربية فى حدود (1.2 – 1.7) % وقد تزيد هذه المعدلات فى البلدان كثيفة السكان والبلدان التى تعاني من عدم الأستقرار.

- ❖ تسبب تفشي الجائحة فى خسائر مأساوية على صعيد أوقات العمل وعائداته ، حيث جاءت خسائر أوقات العمل فى الوطن العربي بنسبة (10.3) من إجمالي ساعات العمل ، بما يعادل ما يقوم به ستة ملايين عامل بدوام كامل.

- ❖ الازمة سيكون لها تاثيرات بعيدة المدى على أسواق العمل وستلقي بظلال وخيمة على خطط وبرامج التنمية ، لاسيما فى البلدان الاقل نموا ، والتى تأثرت أقتصاداتها من قبل الازمة بصراعات ونزاعات وغير ذلك من أشكال عدم الاستقرار .

- ❖ يتوقع خسارة المنطقة العربية جراء الوباء المتفشي وآثاره نحو 1.7 تريليون دولار وارتفاع مستويات الديون إلى 15%.

- ❖ من المتوقع أن تتسبب الأزمة فى زيادة العاملين فى القطاع غير المنظم.

- ❖ النساء والشباب من اكثر الفئات المتضررة جراء الازمة ، نظرا لعمل الاكثرية منهم فى قطاعات الخدمات والتعليم والصحة.

- ❖ ارتفاع نسب البطالة فى الفئات العمالية منخفضة المهارات.

- ❖ تداعيات الجائحة فرضت آليات وانماط عمل جديدة ، وادت إلى إندثار مهن وظهور مهن ووظائف جديدة، وحولت خطوط إنتاج صناعية إلي توجه إنتاجي جديد يخدم مرحلة الأزمة (لانتاج المستلزمات الطبية للجائحة).

- ❖ أكثر الفئات التى لم تتأثر بتداعيات الجائحة هم اصحاب المهارات العالية فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، خاصة بعد اعتماد الكثير من المؤسسات على سياسة العمل عن بعد.

- ❖ وفي ضوء الوضع الراهن والقضايا الاساسية التى تثيرها اللحظة من أهمية بالغة لأجل مواجهة تداعيات الأزمة المتفشية والخروج منها بأقل الأضرار الممكنة، **نقدم عدد من التصورات**

كالتالي

1- ضــرورة توفير قاعدة بيانات متكاملة عن العمالة القائمة ومعدلات البطالة فى مختلف الدول العربية ، والاعداد التى تم الاســتغناء عنها أو تســريحها فى فترة الوباء مصــنفة حســب معايير مختلفة مثل المهنه والعمر والنوع الاجتماعي والتوزيع القطاعي (منظم ، غير منظم) وقد يتطلب الامر إجراء استبيانات أو تعدادات نوعية معينة للقوى العاملة بما يستلزم ذلك من موارد بشرية ومالية ولوجستية.

2- ضرورة الاهتمام بالشرائح الهشة الضعيفة والمعرضة لمخاطر فقدان وظائفهم، وخاصة :-

أ- العاملون في القطاع غير المنظم أو الاقتصــاد غير الرســمي وما يســمى بالعمالة الغير منظمة ووضع برامج للحماية وشبكات الأمان خاصة بهذه الفئة.

ب- الفقراء المشتغلون والذين تأثرت مستويات معيشتهم بفعل إرتفاع الأسعار للسلع والخدمات الاســاســية فى فترة الجائحة ، أو نتيجة لخفض ســاعات العمل الفعلية (فى القطاع الخاص) أو الاستغناء الكلي أو الجزئي .. الخ.

ت- العمال المعرضــون أو الأكثر تعرضــا للعدوى بفيروس كورونا ، والمرضــى بالفعل أو الذين قيد العزل الطبي أو المنزلي ، مع ضــرورة النظر فى توفير الخــدمات الصــحية بما فى ذلك نظم التأمين الصحي الملائمة.

د- العمال من كبار السن نسبيا والذين يعتبرون أكثر عرضة للعدوى الفيروسية.

ه- النســاء اللاتي فقدن وظائفهن وخاصــة من فئة " المرأة المعيلة " أو اللاتي يتعرضــن لظروف قاهرة فى مكان العمل من قبيل خفض أيام وســاعات العمل وبالتالي فقدان جزء من الأجر الاسمي أو الفعلي.

3- تعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لمساعدة الفئات الفقيرة والمناطق المهمشة.

القطاع غير المنظم

يعتبر القطاع غير المنظم من القطاعات التي تأثرت بشــدة من جراء تفشــي جائحة فيروس كورونا المســتجد (كوفيد – 19) ، فبالرغم من اختلاف التقديرات حول هذا القطاع في المنطقة العربية ، لكن مما لا شك فيه أنه قد تضخم بنسبة كبيرة في الاقتصادات العربية ، يصل في بعضها قرابة 60% فضلا أنه يعمل دون ضوابط أو حماية ، ويستوعب أعدادٍ كبيرة من القوى العاملة غير الرسمية ، والتي أ ضحت تعاني كثيرا من تداعيات التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة انتشار فيروس كورونا المستجد ، والتدابير والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول للحد من تفشى هذه الجائحة العنيفة.

وبالنظر إلى ما تعانيه جميع اقتصادات الدول من تداعيات هذه الأزمة، إلا أنه مازالت الفرصة سانحة لاستغلال الجوانب الإيجابية للأزمة ، والسعي لتحويلها إلى فرصة كبيرة لجذب ودمج عدد كبير من المنشآت والعاملين في القطاع غير المنظم الى القطاع المنظم وحماية ملايين المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والعاملين فيها والعمال غير النظاميين وبناء قاعدة بيانات تسمح بصياغة مبادرات وبرامج حكومية لتحقيق أهداف اقتصادية محددة ، مما يسهم في توسيع قاعدة دافعي الضرائب وتحسين شروط وظروف العمل وجذب مزيد من الاستثمارات ، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة للاقتصادات العربية من التغيرات الكبيرة المتوقعة في العالم عقب زوال جائحة فيروس كورونا المستجد وتعافي الاقتصاد العالمي.

وهذا ما سعت إليه الدول العربية ، وما تنبهت له منظمة العمل العربية منذ عقود مضت ، تقديرا لأهمية هذا القطاع واعترافا بتضخم حجمة ، فأولت جل اهتمامها به لدوره الكبير في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحدى البطالة والفقر ، إضافة لما يضيفه من أرقام كبيرة في الناتج القومي للدول العربية.

فضمنت خطط عملها وبرامجها العديد من الأنشطة المخصصة له ، وأصدرت بشأنه العديد من الدراسات والبحوث والتوصيات ، نذكر منها التوصية رقم (9) التي صدرت عن الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي 2014م ، والتي تناولت بالتفصيل تعريف للقطاع غير المنظم وأهميته والإجراءات والتدابير اللازمة لتذليل العقبات والصعوبات نحو دمجه ، وطرق تمويله ، وتدريبه والاستراتيجيات الوطنية التي تهدف الى توفير الحماية القانونية والاجتماعية له وللعاملين فيه.

لذا ترى منظمة العمل العربية ، ضرورة السعي بالاستجابة الى هذا الجانب الإيجابي من الازمة ، والعمل علي دمج هذا القطاع إلى القطاع المنظم ، وفي هذا الصدد هناك بعض الإجراءات التي يجب العمل عليها **لتحقيق هدفين** :-

الأول : يتمثل في الاستمرار في تطبيق حزم القرارات التي اتخذتها غالبية الدول لدعم ملايين العمال في القطاع غير المنظم ، للحد من التأثيرات الاقتصادية للأزمة على معيشتهم للحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا على الجانب الاقتصادي وحتى زوال الازمة.

الثاني : تشجيع وجذب عدد كبير من المنشآت والعاملين في القطاع غير المنظم للاندماج في القطاع المنظم ، لتقوية وتعظيم اقتصادات الدول.

وتشمل الإجراءات **ما يلي**

1- تعمل الدول على تخصيص حزم قروض تمويلية بفوائد بسيطة ، وعلى فترات سداد طويلة نسبيا مع منحهم فترات سماح لحين تعافي الاقتصاد ، شريطة أن تقوم المنشآت العاملة في القطاع غير المنظم بتوفيق أوضاعها وقيدها ضمن القطاع المنظم للدولة ، على أن تيسر الجهات الرسمية المعنية كافة الإجراءات اللازمة لعملية التوفيق ، والعمل على عدم محاسبتها ضريبيا عن الفترات السابقة ما قبل توفيق أوضاعها.

2- العمل على إنشاء صندوق تمويل وطني يخصص لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر المتعثرة نتيجة تداعيات الأزمة ، لتسديد الالتزامات المالية الملحة والضرورية من رواتب وأجور ، شريطة مبادرتها بتوفيق أوضاعها.

3- منح هذه المنشآت فترة سماح لمدة محددة وتأجيل سداد مستحقات الضمان الاجتماعي والضرائب والتراخيص ، حتى زوال الازمة، وجدولتها دون غرامات أو فوائد تأخير.

4- وللاستفادة من الإجراءات السابقة التي تقدمها الدولة لدمج هذا القطاع ضمن القطاع المنظم ، مشروط بعدم الاستغناء عن أيا من القوى العاملة في هذه المنشآت للحد من ظاهرة البطالة ودعم الاقتصاد الوطني.

العمالة المتنقلة والمهاجرة :

أدت جائحة كورونا والتدابير والإجراءات اللازمة لمكافحة انتقال وتفشي الفيروس إلى وقف حركة تنقل وهجرة العمالة العربية ، بالرغم من أن هذه الحركة هي التي تميز أسواق العمل في عالمنا المعاصر ، والتي أضحت شديدة الترابط ببعضها البعض ، وبالنظر إلى التداعيات الهائلة للجائحة على العمالة المهاجرة والذين يعتمدون على العمل بعيدا عن أوطانهم لإعالة أنفسهم وذويهم ومجتمعاتهم المحلية ، نجد أن العديد من هذه الفئة معرضون لمخاطر الإصابة بهذا الفيروس أكثر من غيرهم ، حيث اتخذت حكومات دول العالم إجراءات وقائية لحماية شعوبها في إطار التصدي للجائحة ، لكن في الغالب لم يتم التصدي للتحديات غير المسبوقة التي تواجه المهاجرين وأسرهم إلا في حالات قليلة ، حيث فرضت تداعيات الجائحة على هذه الفئة أوضاعا استثنائية جراء فقدان الوظائف والدخل معا فضلا عن ضعف سبل الحماية الصحية وصعوبة العودة إلى أوطانهم الأصلية بسبب توقف حركة الطيران الدولية ، على الرغم من تحرك عدد من دول الإرسال لاتخاذ الإجراءات المناسبة لعودة بعضهم إلى أوطانهم.

وأمام الأوضاع التي فرضتها تداعيات هذه الأزمة فإنه ينبغي التأكيد على حق العمل للعمالة الوطنية ثم إعطاء الأولوية بعد ذلك العمالة العربية وفقا لاتفاقيات العمل العربية الاتفاقيتين رقمي (2، 4) بشأن تنقل الأيدي العاملة العربية، وبالنسبة للعمال العائدة إلى أوطانها في ظل هذه الأزمة فمن الأهمية وضع الخطط اللازمة لإدماجهم في مجتمعاتهم عبر توفير المناخ الملائم لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتشملهم وخاصة في أوقات الأزمات التي نمر بها.

مقترحات لمواجهة تداعيات الأزمة علي أسواق العمل العربية

أن الظروف الأســتثنائية التي نمر بها تتطلب شــحذ الهمم و نبذ الخلا فات وتكاتف جميع الجهود من أجل إستجابة إستثنائية سريعة وشاملة يكون خيارها الوحيد الحفاظ علي أركان المجتمع وحياة البشــر وبقاؤهم والتضــامن معهم في التصــدي لخطورة هذه الجائحة وآثارها المدمرة ، إستجابة تضم أطراف الإنتاج الثلاثة ، كل حسب موقعه وتأخذ في الحسبان تقديم يد العون والمؤازرة للفئات الأكثر تضررا والمهمشة والضعيفة ، وتحمي الأنشطة الأقتصادية من السقوط والأنهيار بما فيها القطاع الخاص والمنشــآت المتوســطة والصــغيرة والمتناهية الصــغر ، وتدعو لتوســيع وزيادة نطاق التغطية لمظلة الحماية الأجتماعية بنظم أكثر مرونة لتشــمل الجميع ، وتكثف من الحوار الأجتماعي وصولا إلي آليات تسهم بالنهوض بالأقتصاد حتي يتعافي .

وقد تابعت منظمة العمل العربية عن كثب تداعيات الجائحة في العالم والوطن العربي ، ورصــدت بالدراســة و التحليل ما يدور بشــأن قطاع العمل والعمال ، ورأت فيما قامت به الدول العربية من تدابير وإجراءات للتصــدي لتداعيات الجائحة أمرا محمودا يســتحق الإشــادة ، ويدل علي الإدراك والإحســاس الكامل بالمســئولية ، وأكدت علي إســتمرار الأمور الإيجابية التي أرتبطت بتداعيات الجائحة وتحديدا الصــحية منها حتي أصــبحت جزءا لا يتجزأ من ظروف وشــروط العمل ،ومســتمرة في تهيئة أســواق العمل إلي عهد جديد بثقافات مختلفة تحمل في طياتها دروس وعبر الأزمة .

و في هذا الصــدد تري المنظمة أن هناك عدد من المحاور الرئيســية يمكن الأخذ بها والعمل عليها في مواجهة تداعيات الجائحة والخروج منها بأقل الأضرار الممكنة **وهي : -**

أولا : الاستمرار في تحفيز الأقتصاد

- دعوة الدول العربية للاستمرار في النهج الذي انتجته في التصدي لتداعيات الأزمة بالإستجابة السريعة وصياغة مبادرات وإجراءات تركز علي التخفيف من آثار الأزمة بضخ حزم تحفيزية وإتباع سياسات نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة ، ودعم البنوك والمصارف الوطنية لتطبيق الإجراءات الخاصة بتأجيل سداد أقساط ديون العملاء ، وإعادة هيكلة التسهيلات الأتمانية الممنوحة ، وتوجيه المزيد من المخصصات لدعم القطاعات الصحية وتوفير تمويل ميسر للمنشآت المتوسطة والصغيرة ، وصرف مخصصات إعانة طوارىء لتعويض العمالة المتضررة وتقديم إعفاءات ضريبية وتأجيل الألتزامات المالية للمشروعات وصرف منح شهرية للعمالة غير المنتظمة.

- تثبيت مستويات الأجور في القطاع الحكومي والعام ، ومساعدة القطاع الخاص علي تحمل تكلفة الأجور وملحقاتها برغم ما يتكبده قطاع الأعمال من خسائر بفعل تناقص مستويات الطلب وإنكماش الطاقات الإنتاجية .

- الدعوة لإنشاء صندوق عربي للأزمات والطوارىء ، يخصص لدعم مبادرات الدول قصد التصدي لتأثيرات الجائحة في الدول الأقل نموا والأكثر إحتياجا ، والسعي لوضع شروط مؤقتة أكثر مرونة لتقديم الدعم المالي .

- زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي وقطاع الخدمات الصحية والنظر في إعادة تحسين البنية التحتية للقطاعات الصحية .

- إتخاذ التدابير اللازمة لضمان إستمرار عمل القطاعات الإنتاجية الحيوية من المواد الأساسية وبكميات كافية ووضع آليات لرصد الأسعار وعدم التلاعب .

- العمل علي تسهيل تدفق التجارة العربية البينية وعدم وضع حواجز تؤثر علي ذلك وإتباع سياسات أكثر مرونة في الإجراءات لفتح أسواق جديدة لإمداد الدول العربية بإحتياجاتها من السلع الرئيسية والمستلزمات الطبية اللازمة.

- تحفيز شركات القطاع الخاص الكبري علي مساندة الشركات المتوسطة والصغيرة بالإستعانة بها في سلاسل الإنتاج الخاصة بها ، ومنحها قدر من التسهيلات أثناء الجائحة ، إستمرارا للعمل والإنتاج وتجنبا لتعرضها لمخاطر الإنهيار والغلق .
- حث عدد من شركات القطاع الخاص علي تغيير وتحويل خطوط إنتاجها الأساسية لإنتاج وتوفير عدد من المنتجات والسلع الأساسية والمستلزمات الطبية اللازمة لسد إحتياجات المجتمعات العربية في مواجهة الأزمة .
- زيادة التعاون العربي في مجال الأقتصاد المعرفي ، وتحسين جودة البيانات المتاحة لتمكين المتعاملين من إتخاذ قرارات مستندة علي أدلة سليمة وبيانات دقيقة وإتاحة الإستعانة بها والوصول إليها .
- مساعدة القطاعات المتضررة بشدة خاصة قطاعات النقل الجوي والمطارات والفنادق والمطاعم والترفيه لمساعدتها على الصمود في مواجهة مخاطر إغلاق الأعمال والحفاظ على الوظائف وحماية للعاملين وأصحاب رؤوس الأموال.

ثانيا : الحفاظ على ديناميكية سوق العمل وتنظيمه

- كشفت الأزمة عن قصور في قواعد البيانات الدقيقة لجانبي العرض والطلب لسوق العمل بطريقة لا تمكن من التنسيق بينهما بشكل فعال ، كما كشفت الأزمة الضعف الشديد في الأستثمار البشري في ظل غياب الإطار التنظيمي لسوق العمل وعدم مواكبة سياسات التشغيل لتطورات سوق العمل مما تسبب في إرتفاع معدلات البطالة ، لذا نجد من الضروري وضع إطار تعاوني بين أطراف الإنتاج الثلاثة لبناء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل ، وتعزيز الجهود لتشجيع جميع الفئات العمالية للتسجيل فيها ، خاصة الفئات في القطاع غير المنظم والفئات العائدة من الهجرة ، بإجراءات منسقة لإزالة جميع الهواجس والشكوك لملاحقة هذه الفئات ضريبيا أو إتخاذ أية إجراءات تنظيمية تحول دون مشاركتهم في تسجيل بيانتهم ، مما يساعد في رسم سياسات تشغيل مرتكزة علي بيانات رصينة وقريبة من الواقع الحقيقي .
- إعادة النظر في استراتيجيات وبرامج التشغيل لتتضمن مساحة أوسع لإستيعاب الفئات العمالية التي فقدت وظائفها بسبب الجائحة ، والعمل علي أعدادهم وتهيئتهم من خلال برامج التدريب وإعادة التدريب عن بعد لرفع القدرات المهنية .

- الاســتمرار في دعم وتحفيز مشــاريع ريادة الأعمال لا ســيما الناشــطة في مجال الإتصــالات والتكنولوجيا للإستفادة من إبداعاتهم في توسيع نطاق بيئة مجتمعية نشطة للعمل في بيئات إفتراضـية بإسـتخدام أسـاليب التواصـل التكنولوجية للعمل عن بعد ، لتجنب آثار التباعد الأجتماعي والعزل ، و لمشاركة فئات جديدة من القوي البشرية التي كانت لا تستطيع إيجاد فرصة للمشاركة في الأنشطة الأقتصادية مما يسهم في زيادة آفاق التشغيل.

- تفعيل مبدأ " المسئولية الأجتماعية " للشركات ، والعمل علي إنشاء صناديق خاصة تسهم فيها أطراف العملية الإنتاجية ومنظمات المجتمع المدني والمؤســسـات المانحة ، قصــد تنفيذ برامج موجهة إلي تعميم التأمين الصــحي وتعويضــات البطالة والرواتب التقاعدية ، ومســاندة الحالات الطارئة والهشة والفقراء المشتعلون المتضررين من الغلق الكلي أو الجزئي .

- تفعيل الخدمات النقابية في جميع المجالات الأجتماعية والتوعوية والثقافة العمالية والتكامل مع أدوار أصــحاب الأعمال والحكومات لتحمل المســئوليات التضــامنية المشــتركة في التصــدي لتداعيات الجائحة .

- تمكين العمالة العربية المتنقلة والمهاجرة داخل أسواق العمل العربية بالإحتفاظ بفرص عملهم في البلاد المســتضــيفة لهم قدر الإمكان ، وشــمولهم بالإجراءات والتدابير الصــحية والوقائية، ومساعدتهم في تحويل أموالهم إلي ذويهم بطرق منخفضة التكاليف

- العمل علي الاســتفادة من الخبرات والمدخرات المالية للعمالة العائدة من الهجرة في تحفيزها وتشجيعها علي إقامة المشاريع الصغيرة ، وتقديم الدعم والمساندة من برامج تدريبية وتمويلية وإجرائية .

- تعزيز الإمكانيات الضرورية لتطبيق إجراءات السلامة المهنية والأمن الصناعي والإنتاجي ، والعمل علي توفير مكونات الوقاية والعلاج اللازمة .

القسم الثاني

تفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة الفقر والبطالة في ظل أزمة كورونا

- يرتبط مفهوم الحماية الاجتماعية بجوهر مبادئ العدالة الاجتماعية التي تعكس مدى عدالة الدول في توزيع الثروة عبر الأنفاق العمومي في برامج تضمن للأفراد الأمن والسلام الاجتماعي، ويعد الحق في الحماية الاجتماعية أساسا لضمان الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والعمل والحياة الكريمة وفق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية و الحق في التنمية العادلة.

- يمر العالم بأوقات عصيبة منذ ظهور جائحه كورونا والتي باتت تمثل تهديدا عالميا وأزمة إنسانية، حيث ان لكوفيد 19 أثار متعددة الأبعاد فهو لا يقتصر على الصحة و ضرورة العمل على الحفاظ عليها، وإنما له تداعيات مباشرة على الاقتصاد والتنمية والبطالة و مستويات الفقر، وأضحى الجميع متضررا من أزمة كورونا

- تكمن صعوبة أزمة كوفيد 19 في عدم القدرة على قياس حجم الأضرار الناتجة عنها حتى الآن وذلك لكونها أزمة عالمية تواجهها كافة دول العالم دون استثناء إضافة إلى أنها جاءت في وقت غير مناسب وأسواق العمل العربية تعاني من تحديات تتعلق ببطالة مرتفعة لاسيما بين الشباب و تدني إنتاجية العمل وقلة مشاركة النساء في اليد العاملة و انتشار القطاع غير المنظم وضعف الحماية الاجتماعية أو عدم ملائمة تغطيتها والسبب الأخير أنها لازالت مستمرة ولم تتوقف ولم يظهر في الأفق متى تنتهي فهي أشبه بزلزال لا زال يهز اركان العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أزاحت الأزمة الستار عن مدى فعالية نظم الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات وهل استطاعت أن تصل إلى الفئات المستهدفه من المهمشين والمتضررين بشدة من أزمة كورونا.

ونستعرض فيما يلي الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا :-

- أوضاع العمال في ظل جائحه كورونا.
- جهود منظمة العمل العربية نحو إرساء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية.
- أهمية إصلاح وتطوير نظم الحماية الاجتماعية في مواجهة تداعيات جائحه كورونا كوفيد-19.
- دعم أسس الحوار الاجتماعي الفاعل ضرورة حتمية لمواجهة تداعيات جائحه كورونا.
- أثار جائحة كورونا على بيئة العمل.
- دور أطراف الانتاج في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

❖ أوضاع العمال في ظل جائحة كورونا :-

من أبرز الأهداف التي تتوخاها نظم الحماية الاجتماعية حق الإنسان في التمتع بحياة كريمة و بيئة عمل لائقة وخدمات اجتماعية ممكنة ، حيث يمر العالم بكارثه على مختلف المستويات وأرقام الخسائر مفزعة في كافة القطاعات، ولا زالت الخسائر تتوالى دون توقف ، وأصبحنا على مشارف ركود اقتصادي عالمي ستتأثر به بلا شك بلدان وطننا العربي ، وبات هناك ملايين العمال يواجهون مصير مجهول نتيجة إغلاق عدد كبير من المنشآت الخدمية والمصانع اما بصفة مؤقتة او مستديمة وتوقف سلاسل للإنتاج و انهيار الاستهلاك والطلب في عدد من القطاعات كثيفة العمالة، وكانت اكثر القطاعات والفئات المتضررة (النقل/ السياحة / مصانع السيارات/ عمال الضيافة/ عمال قطع الشحن/ العمالة في القطاع غير المنظم/ عمال الرحلات البحرية /القطاع الزراعي) بالإضافة إلى أوضاع اللاجئين، فضلا عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي والذي القي بظلاله على اقتصاديات الدول العربية وخاصة بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وقد سجلت التقارير الدولية زيادة كبيرة في معدلات البطالة نتيجة تخفيض ساعات العمل خلال الفترة الماضية حيث حدث انخفاض مدوي بالفعل خلال الثلث الأول والثاني لسنة 20 20 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث هناك انخفاض بما يوازي 10.7 %من إجمالي ساعات العمل في العالم أي ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل وتشير التقديرات إلى حدوث انخفاض كبير في ساعات العمل في الدول العربية بنسبة 10.3% او ما يربو علي ستة ملايين وظيفة بدوام كامل، ويعود هذا الارتفاع في نسبة فقدان ساعات العمل إلى التدابير التي تم اتخاذها في غالبية البلدان العربية والمتعلقة بتمديد وتوسيع إجراءات الحجر الصحي هذا إلى جانب تعرض عدد من القطاعات إلى تداعيات اكثر قسوة تتعلق بتسريح العمال و تخفيض الأجور وساعات العمل.

كما باتت شريحة الشباب الأكثر تضررا من أثار جائحة كورونا بسبب فقدانهم الكثير من الوظائف إضافة إلى توقف أماكن التدريب والتعليم، فمن بين كل 6 شباب سيكون هناك شاب خارج العمل، كما ستتأثر الشابات اكثر من الشباب، كما ستكون هنالك صعوبات في ظهور استثمارات جديدة خلال هذه الجائحة وما بعدها لفترة قد تطول الأمر الذي يعني صعوبات أمام الداخلين الجدد الأسواق العمل أو حتى التوجه لتغيير وظائفهم و سيكون هناك ما يربو عن267 مليون شاب خارج العمل أو التدريب او التعليم في العالم ، كما كشفت جائحة كورونا كوفيد 19 مدى هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية في أغلب بلداننا العربية خاصة بالنسبة للعمال الذين يعملون في أوضاع هشة مثل العاملين بدوام جزئي والعمال المؤقتين والعاملين لحسابهم الخاص فهؤلاء يمثلون غالبية اليد العاملة في القطاع غير المنظم وهو ما يجعل شمول برامج الحماية الاجتماعية لهم نوع من الاستثمار لتحقيق التنمية والاستقرار.

❖ جهود منظمة العمل العربية نحو إرساء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية:

يعد الضمان الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لأنظمة الحماية الاجتماعية، وقد اهتمت منظمة العمل العربية بتطوير نظام التأمينات الاجتماعية حيث أصدرت عددا من الاتفاقيات العربية التي تضمنت العديد من الأحكام المنسجمة مع أهداف منظمة العمل العربية المرسومة في ميثاقها ودستورها في أي إطار إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية، حيث أصدرت الاتفاقيات العربية التالية :

- الاتفاقية العربية رقم (3) بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والتي تضمنت العديد من الأحكام التي ينبغي الالتزام بها خاصة في مجالات الرعاية الصحية وتأمين البطالة والتأمين ضد العجز أو الشيخوخة والتأمين ضد الوفاة وتأمين الأمراض المهنية وإصابات العمل.

- الاتفاقية العربية رقم 14 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية

- التوصية العربية رقم 9 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم.

- الاستراتيجية العربية للتامينات الاجتماعية والتي جاءت انطلاقا مما نص عليه الميثاق العربي للعمل من تحقيق العدالة الاجتماعية وسعيا إلى تحقيق اهداف المنظمة في بلوغ مستويات متماثله في تشريعات التأمينات الاجتماعية ووضع خطة في أنظمة التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلتهم ، وقد هدفت الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف رئيسية على الصعيد الوطني:

1- توسيع نطاق شموليه مظلة التأمينات الاجتماعية.تطويل منافع ومزايا التأمينات الاجتماعية.
2- تبسيط إجراءات الاستفادة من منافع التأمينات الاجتماعية.
3- حماية القيمة الحقيقية لمنافع ومزايا التأمينات الاجتماعية.
4- المحافظة على حقوق المؤمن عليهم عند مساهمة استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

كما هدفت الاستراتيجية الى تحقيق أهداف رئيسية على المستوى القومي على النحو التالي:

1- تطوير فاعلية التأمينات الاجتماعية من خلال مد شمول مظلة التأمينات الاجتماعية للعمال العرب العاملين في الأقطار العربية.

2- العمل على تماثل مستويات التأمينات الاجتماعية وتطويرها.

3- تطوير أداء المنظمات العربية المعنية بالتأمينات الاجتماعية.

4- التعاون بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية.

❖ أهمية إصلاح وتطوير نظم الحماية الاجتماعية في مواجهة تداعيات جائحه كورونا كوفيد - 19

عكست أزمة كورونا كوفيد 19 أهمية الاستثمار في الحماية الاجتماعية و ترتيب الأولويات وتوظيف الموارد واستدامتها و أهمية التخطيط التشاركي والتكاملي بين المجتمع المدني والحكومات وكافة الجهات التشريعية والتنفيذية وطرفي الإنتاج لضمان وجود نظام حماية اجتماعية فعال لجميع فئات المجتمع ، وتواجه أنظمة الحماية الاجتماعية مجموعة من الصعوبات والتحديات تتعلق بنقص التشريعات والقوانين لمواجهة الأزمات وقلة الموارد المالية وعدم استدامتها أو عدم شمولية و تغطية كافة شرائح المجتمع و سوء إدارة صناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات المعنية في الحماية الاجتماعية وأهمية رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية لتمكينها من مواجهة الآثار السلبية لجائحه كورونا.

ظهر جليا أن معظم أنظمة التأمينات الاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية ارتكزت في الغالب على التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين ضد إصابات العمل، وأن التأمين الصحي رغم أهميته لازال لم يحظي بالاهتمام اللازم كما أن تأمين البطالة لا يحظي بإشارة واضحة في السياسات الاجتماعية ولا يطبق بشكل فعال في معظم الأحيان، **وفيما يلي نرصد أبرز التشريعات والسياسات المطلوبه لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة تلك الأزمة:**

- تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة و التخطيط لإنشاء شبكة أمان اجتماعي جديدة أكثر فعالية في استهداف الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل.
- تبني رؤية مستقبلية قصيرة او متوسطة الأجل بهدف تطوير نظام التأمينات الاجتماعية لتكون جزء لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية العربية تعمل على تعزيز دور الأمن والسلم الاجتماعي.

- التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين وعمال المنازل وأولئك الذين يمارسون أعمال هامشية في القطاع غير النظامي.

- الإسراع في تطوير نظم وتشريعات الضمان الاجتماعي و تحديثها حتى تواكب المستجدات المتعلقة بأزمة كوفيد 19.

- التوسع في نطاق عمل أنظمة التأمينات الاجتماعية حيث يتم إدخال انواع وأشكال جديدة من التأمين لمواجهة المخاطر التي أفرزتها جائحة كوفيد 19.

- التأكيد على أهمية تعزيز ومواصلة منظومة العمل الاجتماعي العربي المشترك والاستفادة من الخبرات والجهود المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الاهداف والمصالح المشتركه.

❖ دعم أسس الحوار الاجتماعي الفاعل ضرورة حتمية لمواجهة تداعيات جائحه كورونا:

يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة العمل العربية باعتبارها المنظمة العربية ذات التمثيل الثلاثة التي تعمل على ترسيخ الحوار الاجتماعي كوسيلة وأداء فعاله لحل المشكلات وتحقيق السلم الاجتماعي، وتهدف عبر أنشطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الثلاثى الفاعل و تطوير الآليات وترسيخ مجالات وتكريس عمليا، و بحيث يشمل هذا الحوار كافة القطاعات والمستويات ويتضمن مختلف قضايا التنمية و الإنتاج والتشغيل والحماية الإجتماعية

وقد أضحي الحوار يكتسب بعدا استراتيجيا متعدد الأغراض والأبعاد وخاصة في أوقات الأزمات، وقد ثبت أن إيجاد هيئات فاعله للحوار الاجتماعي وماسستها في الأوقات والظروف العادية يكون لها دور كبير في أوقات الأزمات مثل التي نحن بصددها، حيث يمكن من خلالها إيجاد حلول للاختناقات التي يواجهها المجتمع بإسهام ودعم الشركة الاجتماعيين للحد من التداعيات السلبية للأزمة وتحجيم آثارها على أطراف الإنتاج الثلاثة.

❖ مجالات وموضوعات للحوار الاجتماعي في ظل جائحة كورونا كوفيد - 19:

اتخذت غالبية الحكومات العربية السياسات ومبادرات لحماية مجتمعاتهم من تداعيات وباء كورونا " كوفيد – 19 " من خلال دعم الفئات الفقيرة والمهمشة غير الخاضعة لنظام الحماية

الاجتماعية و الفئات الأولى برعاية، كما اتخذت عددا من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد ، ولكن حجم التحديات المتصاعدة والعميقة لم يعد ممكنا للحكومات بمفردها مواجهته، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود شركة الإنتاج كل من موقعة في إطار الحوار الثلاثي الهادف وتوسيع دائرة الحوار ليشمل فاعلين مؤثرين وبالشكل الذي يخفف من عمق الأزمة على المتضررين وينحو نحو حماية شرائح المجتمع الأولى بالرعايه خاصة وان الغموض الذي لازال يحيط بمده تأثير هذه الجائحه يضيف عبءٍ اقتصاديا آخر يتمثل في التخوف من ضخ استثمارات جديدة في المستقبل غير الواضح من قبل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال مما سيؤثر بالإضافة إلى من فقدوا وظائفهم على فرص التشغيل للداخلين الجدد إلى أسواق العمل، الأمر الذي باتت معه الدول أمام خيارين كلاهما صعب اما اقتصاديا ينهاراو صحه تكون عرضة للخطر والنجاح الحقيقي يكمن في تحقيق التوازن بينهما ،

ونقصد فيما يلي أبرز مجالات ومضامين وموضوعات الحوار الاجتماعي في ظل جائحه كورونا :

- التشاور حول سبل مواجهة التأثيرات جائحه كورونا على عمل المنشأت وعلى العمالة من خلال إيجاد تدبير تهدف للحفاظ على فرص العمل القائمة وتوجيه المساعدات والحوافز للشركات التي تحرص على الحفاظ على العاملين بها

- التشاور حول سبل تعزيز الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم اللازم للفئات التي تضررت من الأزمة والبحث عن سبل توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية هذه النفقات

- التشاور حول سبل الحماية للعاملين في أماكن العمل واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة انتشار الفيروس

- بحث سبل تعزيز علاقات العمل في ظل الأنماط الجديدة للعمل والعمل عن بعد وتطوير سياسات الأجوربما يتلاءم مع هذه الأنماط

- توسيع قاعدة الحوار ليشمل مصالح الفئات غير المشمولين بالرعاية كعمال الزراعة و النساء العاملات في القطاع غير المنظم.

- التشاور حول سبل دعم وتحفيز مختلف القطاعات لدفع عجلة النمو الاقتصادي لمواجهة الركود الاقتصادي المتوقع الذي سيتبع أزمة كوفيد 19 مع مراعاة البعد الاجتماعي في عمل المنشآت الاقتصادية من خلال حزم تشجيعيه مع ربطها بالحفاظ على العمالة

- الحوار حول مستقبل العمل ووظائف المستقبل التي أفرزتها أزمة كورونا حيث باتت تشكل قيمة مضافة لموضوعات الحوار الاجتماعي
- انعكاسات الرقمنة والعمل عن بعد على العمال والمؤسسات وظروف التشغيل وطرق إنجاز العمل وتأثيرها على علاقات العمل

و تبقى أهمية ديمومة الحوار الاجتماعي قبل وأثناء جائحه كورونا وكذلك بعدما تنتهي بإذن الله، وأن يمتد الحوار ليكون عربية قوميا لمواجهة آثار هذه الأزمة ومواجهة تداعياتها الاجتماعية والبحث عن صياغة جديدة لتعزيز التشاركية العربية كركيزة للتكامل والتعاون على المستوى العربي وبحث إمكانية إنشاء صندوق عربي لمواجهة التداعيات الاجتماعية الذي خلفها فيروس كورونا كوفيد 19 على أسواق العمل.

❖ أثار جائحه كورونا على بيئة العمل : -

التحديات التي تحيط ببيئة العمل و التي فرضتها جائحة كورونا

- إعادة توزيع العمال على المساحة المخصصة لهم داخل أماكن العمل بما يعمل على تأمينهم ضد التعرض لأي فيروس و إجراء الفحص الطبي الدوري على العاملين
- ضرورة الإسراع في اعادة تشكيل مهارات العمال ليكونوا أكثر قدرة على التكيف السريع مع أنماط العمل الجديدة التي فرضتها الأزمة
- تطوير البنية التحتية للاتصالات في إطار التحول نحو بيئة العمل الرقمية
- أهمية توفير التكنولوجيا اللازمة لأداء العمل من المنزل وتطوير قدرات العمال في التعامل مع مثل هذه الأدوات لإنجاز أعمالهم
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماد العمل من المنزل والعمل عن بعد كأنماط مهنية قانونية ووضع الآليات اللازمة للرقابة عليها وتقييمها ومتابعة الموظفين وحساب ساعات العمل
- تعزيز الإمكانيات التكنولوجية للشباب لزيادة فرصهم في العمل المستقل عبر التسويق الإلكتروني والمنصات التكنولوجية ورفع قدراتهم في العمل عن بعد
- توفير بيئة تكنولوجيا آمنة من خلال مراعاة الضوابط المتعلقة بالحفاظ على خصوصية وسرية البيانات وتقنين الصلاحيات الخاصة بالدخول على الأنظمة التكنولوجية لإنجاز العمل عن بعد.

❖ دور أطراف الانتاج في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية:

ســتواجه أطراف الإنتاج عديد التحديات لاتخاذ التدابير و المبادرات لحماية الافراد والعمال من الآثار الســلبية للأزمة ، وهو ما يطرح إصــلاح منظومة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية وماسستها وعصرنتها وفق التطورات الحاصلة في الرقمنه وتكنولوجيا المعلومات لاستيعاب آثار الأزمة ومواجهتها.

دور الحكومات :

اتخذت العديد من الحكومات العربية الكثير من الإجراءات على صـعيد السـياسـات العامة لحماية مصادر الرزق والحفاظ على الوظائف عبر عدد من الحوافز والمبادرات و المراسيم للتخفيف من آثار الازمة وتخفيف وطأتها على المديين القصير والمتوسط، ونقترح عدد من التدابير العاجلة :

- تقديم منح لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لبعض أصحاب الأعمال في قطاعات مختلفة من الســياحة والصــناعة والنقل والخدمات دعما لهم لتجاوز الصــعوبات الناتجة عن انعدام أو تخفيض الإنتاج أو غلق المنشــآت وذلك قصــد الحد من الاســتغناء عن العمالة.

- اتخاذ تدابير ضــريبية ومالية مؤقتة تتعلق بتأجيل ســداد المســتحقات التدريبية وأقســاط القروض ومستحقات التأمينات الاجتماعية لمساعدة الشركات على تجاوز الأزمة.

- إصدار مراسيم تتعلق بسن إجراءات استثنائية وظرفيه لمساعدة المؤسسات في الحفاظ على موظفيها من جراء تداعيات تطبيق الحجر الصحي الشامل والجزئي.

- تعزيز أنظمة الضــمان الاجتماعي لجعلها أكثر شــمولا وصــمودا أمام الأزمات والكوارث عبر ضمان فعاليتها وتوسيع قاعدة الفئات المستفيدة في أوقات الأزمات.

- اتخاذ إجراءات عاجلة لاســتحداث الوظائف بدعم الاســتثمار وإنشــاء صــندوق تعويض البطالة وخاصة تعويض العمال الذين فقدوا وظائفهم

- منح مبالغ مالية للفئات المهمشــة والأكثر تضــررا الذين انقطعت مصــادر دخلهم من جراء الازمه.

دور منظمات أصحاب الأعمال:

- التشاور مع ممثلي العمال حول التدابير التي يمكن اتخاذها لمواجهة أزمة كورونا
- استهداف الحفاظ على العمالة وحمايتها في هذا الظرف الاستثنائي.
- تمكين العمال الذين توقفت أعمالهم نتيجة الحظر من حقهم في التدريب المهني قصد اعادة إدماجهم في سوق العمل.
- الاعتراف بالإجازة المرضية بأجر او بنصف اجر عن الفترة التي يتغيبها العامل أثر الإصابة بالعدوى أو قصد الرعاية الطبية الوقائية.
- عدم التمييز بين العمال في الاستخدام والمهنة بما في ذلك العمال المهاجرين والحفاظ على حقوق العمالة الوافدة.
- اتخاذ التدابير العاجلة لتعزيز الحماية الاجتماعية وحماية الحد الأدنى للأجور.
- توفير المعدات الواقية واتباع التدابير الوقائية لتقليص المخاطر إلى أدنى مستوى.

دور نقابات العمال:

- توعية العمال وحثهم على اتباع إجراءات الوقاية والصحة والسلامة المهنية.
- تقديم الدعم النفسي والقانوني للعمال المتضررين من الجائحة صحيا وماليا.
- تعزيز التثقيف النقابي وحقوق العمال واعتماد وسائل اتصال تأخذ بالاعتبار تدابير الصحة والسلامة المهنية.
- التحاور الإيجابي من أجل وضع خطة بديلة لإنقاذ المؤسسات والإبقاء على الوظائف والأجور الدنيا.

توصيات ختامية

1- صياغة مبادرات وإجراءات تركز على التخفيف من آثار الأزمة بضخ حزم تحفيزية وإتباع سياسات نقدية توسعية للتصدي لتداعيات الازمة.

2- وضع إطار تعاوني بين أطراف الإنتاج الثلاثة لبناء قاعدة متكاملة لمعلومات سوق العمل، وتعزيز الجهود لتشجيع جميع الفئات العمالية للتسجيل فيها ، خاصة الفئات في القطاع غير المنظم والفئات العائدة من الهجرة.

3- إعادة النظر في استراتيجيات وبرامج التشغيل لتتضمن مساحة أوسع لإستيعاب الفئات العمالية التي فقدت وظائفها بسبب الجائحة ، والعمل علي أعدادهم وتهيئتهم من خلال برامج التدريب وإعادة التدريب عن بعد لرفع القدرات المهنية .

4- الاستمرار في دعم وتحفيز مشاريع ريادة الأعمال لا سيما الناشطة في مجال الإتصالات والتكنولوجيا للإستفادة من إبداعاتهم في توسيع نطاق بيئة مجتمعية نشطة للعمل في بيئات إفتراضية بإستخدام أساليب التواصل التكنولوجية للعمل عن بعد ، لتجنب آثار التباعد الأجتماعي والعزل ، و لمشاركة فئات جديدة من القوي البشرية التي كانت لا تستطيع إيجاد فرصة للمشاركة في الأنشطة الأقتصادية مما يسهم في زيادة آفاق التشغيل .

5- تفعيل مبدأ " المسئولية الأجتماعية " للشركات ، والعمل علي إنشاء صناديق خاصة تسهم فيها أطراف العملية الإنتاجية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المانحة ، قصد تنفيذ برامج موجهة إلي تعميم التأمين الصحي وتعويضات البطالة والرواتب التقاعدية ، ومساندة الحالات الطارئة والهشة والفقراء المشتعلون المتضررين من الغلق الكلي أو الجزئي .

6- تفعيل الخدمات النقابية في جميع المجالات الأجتماعية والتوعوية والثقافة العمالية والتكامل مع أدوار أصحاب الأعمال والحكومات لتحمل المسئوليات التضامنية المشتركة في التصدي لتداعيات الجائحة .

7- وضع سياسات حماية اجتماعية يمكن من خلالها الوصول إلى جميع المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية واستهداف الفئات المهمشة والأولى بالرعاية والتي تعرضت له اضرار كثيرة من جراء جائحة كوفيد – 19.

8- التأكيد على ان برامج الحماية الاجتماعية الفعالة في الظروف العادية وفي أوقات الأزمات من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي الأمر الذي يستدعي أنظمة حماية اجتماعية مرنة للتعامل مع الأزمات والكوارث.

9- أهمية توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتوسيع نطاق مظلة الحماية الاجتماعية واستدامتها واعتبارها استثمارا ضروريا لتعزيز السلم الاجتماعي.

10- تحديث وتدعيم مؤسسات الحماية الاجتماعية القائمة والتخطيط لإنشاء شبكة أمان اجتماعي أكثر استهدافا للفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل والذين تضرروا بشكل مباشر من جراء أزمة كورونا كوفيد – 19.

11- أهمية التصديق والالتزام وتفعيل العمل بالاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل العربية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

12- التوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة مثل العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين وعمال المنازل والذين يمارسون أعمالا هامشية في القطاع غير نظامي.

13- تعزيز وإرساء الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء بين مختلف الشركاء الاجتماعيين وتوسيع قاعدته ليشمل مختلف الجهات الفاعلة لمواجهة تداعيات هذا الوباء على الاقتصادات الوطنية وعلى اقتصاديات الدول العربية.

14- أهمية رقمنة المعلومات والبيانات الخاصة بأنظمة الحماية الاجتماعية للوصول إلى الفئات المهمشة التي تحتاج إلى تقديم الدعم لها.

15- العمل على تكوين أرضيات مشتركة للحماية الاجتماعية بين بلدان الوطن العربي، بحيث تتضمنها استراتيجيات وطنية لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكي تكون جزء لا يتجزأ من الاطر الإنمائية للوطن العربي ، والدعوة لإنشاء صندوق عربي للازمات والطوارئ ، يخصص لدعم الدول قصدا التصدي لتأثيرات الجائحة في الدول الاقل نموا واكثر احتياجا.

16- التأكيد على أهمية تعزيز منظومة العمل الاجتماعي العربي المشترك والاستفادة من الخبرات والجهود المشتركة في إطار من التكامل والتعاون الذي يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.